

بعثات تواصل غرفة دعم المجتمع المدني

– غازي عنتاب

ملخص تقرير الاجتماع

بعثة التواصل لغرفة دعم المجتمع المدني في غازي عنتاب

١٨ إلى ٢٠ يوليو / تموز ٢٠٢٢

ملخص عن الاجتماعات

أوفد مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا وفريق غرفة دعم المجتمع المدني بعثة تواصل إقليمية إلى تركيا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠٢٢ في مدينة غازي عنتاب. وتهدف هذه الزيارات الإقليمية إلى إعادة إحياء التواصل المباشر مع الفاعلين والفاعلات من المجتمع المدني السوري والتعرف على أوضاعهم عن كثب إضافة إلى الاستماع إلى المداخلات التي المتعلقة بعمل الغرفة والعملية السياسية بشكل أوسع.

وخلال تواجده في غازي عنتاب عقد فريق غرفة دعم المجتمع المدني المكون من ممثلي مكتب المبعوث الخاص والشركاء المنفذين ٢٤ اجتماعاً وجاهياً مع ٦٠ محاوراً ومحاوراً من الجهات الفاعلة بالمجتمع المدني السوري المتواجدين بتركيا والداخل السوري شملت العديد من الشبكات والمنظمات العاملة بمجالات المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام وحقوق الإنسان وقضايا النساء بالإضافة إلى عدة مراكز بحثية سورية.

وتعتبر هذه النقاشات ضرورية لمكتب المبعوث الخاص لتعزيز فهم وجهات نظر مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري حول الموضوعات الرئيسية المرتبطة بالعملية السياسية.

وقد أحاط المحاورين والمحاورات أعضاء المكتب بخصوص الأوضاع الإنسانية للنازحين في شمال غرب سوريا وخاصة المخاوف المرتبطة بالحماية للنساء والأطفال في مخيمات النزوح، وضرورة استمرار إيصال المساعدات عبر الحدود إلى داخل سوريا. وتبادل فريق المكتب وجهات النظر حول العديد من الموضوعات التي شملت نطاق تطبيق مرسوم العفو الأخير، ومساحة المجتمع المدني، وحقوق المرأة، وأوضاع واحتياجات الشباب، وملف حقوق الملكية والأراضي والسكن للنازحين والمهجرين، والتحديات التي تواجه السوريين في دول الجوار بالإضافة إلى التطرق إلى نظم الإدارة المحلية وفرص العمل على التعافي المبكر، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة؛ وذلك من منظور الدفع بحل سياسي شامل تماشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وقد أطلع فريق مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا المشاركين والمشاركات على التطورات الأخيرة للعملية السياسية، بما في ذلك اللجنة الدستورية، وملف المعتقلين والمختطفين والمفقودين، والمساعدات الإنسانية وكذلك أنشطة غرفة دعم المجتمع المدني.

بعض الملاحظات والتوصيات الرئيسية من منظمات المجتمع المدني التي تم اللقاء بها فيما يتعلق بتعزيز دور المجتمع المدني في العملية السياسية:

- ◆ الحاجة لإيجاد حلول مستدامة للأزمة السورية تماشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، والعمل على الوصول إلى وقف إطلاق نار مستدام.
- ◆ التخوف من تصعيد عسكري محتمل في شمال غرب سوريا وما قد يحمله من خطر المزيد من النزوح والمعاناة الإنسانية.
- ◆ الحاجة للعمل على مسارات أخرى بالتوازي مع اللجنة الدستورية.
- ◆ ضرورة أن يستمر مكتب المبعوث الأممي الخاص لسوريا في تسليط الضوء على ملف المعتقلين والمفقودين في سوريا، وأن يدعم المناقشات الحالية نحو إنشاء آلية لكشف مصيرهم.
- ◆ الدعوة لإيجاد آليات للمحاسبة تماشياً مع القانون الدولي عن الجرائم المرتكبة في السياق السوري.
- ◆ أهمية العمل على تحقيق تقدم في مسائل جزئية أكثر قابلية للعمل عليها كقصص نجاح يمكن الاستفادة منها في العملية السياسية بشكل أوسع، وفي هذا الخصوص أشار المحاورون إلى عدة موضوعات شملت التعافي المبكر وسبل العيش، ودعم منظمات المجتمع المدني، وملفات حقوق الملكية والأراضي والسكن، والأوراق الثبوتية والتعليم.
- ◆ يجب أن يكون السوريون والسوريات طرفاً في النقاشات المرتبطة بعودة اللاجئين والنازحين لضمان أن تكون أي عودة طوعية وآمنة وكريمة ومتماشية مع المعايير الدولية ذات الصلة.
- ◆ الحاجة لإنشاء قنوات رسمية للمدخلات والتواصل بين مجموعة الثلث الثالث باللجنة الدستورية والمجتمع المدني السوري الأوسع، وذلك بدعم ورعاية من مكتب المبعوث الأممي الخاص لسوريا.
- ◆ المطالبة بإيجاد آلية بديلة لاتخاذ القرار بشأن التمديد الخاص بآلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود (طرحت الجمعية العامة للأمم المتحدة كمثال) بحيث لا تكون هذه الآلية الإنسانية المنقذة للحياة عرضة للمفاوضات السياسية.
- ◆ التشديد على الصعوبات المرتبطة بتقديم المساعدة الإنسانية ومشاريع الإنعاش المبكر في غضون فترة الستة أشهر المتفق عليها لتمديد هذا القرار.

- ◆ الحاجة إلى التمكين السياسي للمرأة من خلال المشاركة المباشرة والانخراط في أنشطة غرفة دعم المجتمع المدني وغيرها من المنتديات رفيعة المستوى.
 - ◆ ضرورة خلق مساحة من طرف الغرفة للشباب للانخراط والمشاركة بالنظر إلى أهمية دورهم في مستقبل سوريا.
- ومن المخطط له استكمال عقد بعثات تواصل واجتماعات مماثلة في البلدان المضيفة الأخرى في المنطقة خلال الأشهر المقبلة من العام الحالي.

المشاورات الإقليمية لغرفة دعم المجتمع المدني, ٢٠٢٢

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير ٢٠١٦ من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR ، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة ، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية الوساطة في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria. تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية.

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

اتصال